

علم الدلالة وتطور النظرية المعيارية

د. منذر عياشي

لقد كان الاسم الشائع لمصطلح الدلالة هو (La Semasiologie) وهي كلمة مشتقة من أصل يوناني (Sema) أي (معنى). وقد شاعت بعد هذا المصطلح تسميات شتى ذكر (P. Guiraud) عدد منها. مثل Semalogie Rhematalogie, Rhematique, Glossologie^(١). ثم انتهى هذا العلم إلى «تبنى مصطلح واحد - La Semantique وكان أول من أشاعه هو اللساني الفرنسي Breal Michel. لم يأخذ هذا العلم الهدف النهائي المراد له. إنه في حالة تطور. وقد ساهمت عدة نظريات في إثرائه. ومن بين هذه النظريات، أو على رأسها في العصر الحديث نجد النظرية التوليدية التي ستعرض إلى جزء بسيط منها في هذا البحث^(٢).

يقول:

« إن علم الدلالة قد استطاع أن يأخذ تعريفاً له هو: «دراسة المعاني»^(١). إننا في الواقع نقف مع هذه الأمثلة على اتجاهين من اتجاهات البحث:
الاتجاه الأول:

تنظيري ويتضمن، بالإضافة إلى طرق البحث عند اللساني. طرق البحث عند الفيلسوف والمنطقي، ورجل الدين، والأديب الروائي، إلى آخره. ويمكن لكل واحد من هؤلاء، أن يعطي تفسيراً لكلمة (معنى)، كل بحسب اختصاصه واهتماماته.
الاتجاه الثاني:

تجريبي، أو إذا شئنا فيزيائي. وهو بسبب من هذا لا يصلح أن يدخل في دائرة البحث اللساني لأنه غير دقيق ويقوم أساساً على الفصل:

١ - بين الجملة والسياق الذي قيلت فيه.

٢ - بين المتكلم وبين ما يريد أن يعبر عنه حين يستعمل هذه الكلمة في عدة جمل.

لا يمكن لهذا الاتجاه إذن أن يؤدي الغرض المطلوب، لأن طبيعة البحث تستهدف إرجاع العناصر إلى أصولها الأولى، وهذا يشكل عقبة تحول بيننا وبين إدراك متضمنات كلمة (معنى).

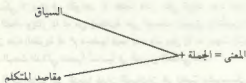
هل هذا يعني أن الطريق قد أصبحت مسدودة أمامنا، لأن الحلول النظرية والتجريبية تقف عاجزة عن إعطاء تعريف مناسب؟ إننا في الحقيقة لم نستنفد كل الحلول الممكنة بعد. ولذلك فإننا لا نستطيع أن نجزم أو أن نقرر أي شيء. إلا بعد الرجوع إلى بعض منها على الأقل، لا سيما وأننا لا نزال قادرين على إبراز بعض التصورات التي قد تفضي بنا إلى بغيثنا. ومن هذه التصورات نرى أن الأخذ بالملاحظات الأخيرة بخصوص الاتجاه التجريبي تفيدان إفادة كبرى في إعطاء تعريف يتلاءم إلى حد ما مع ما نبحت عنه. وتأتي الأهمية التي نراها فيهما من الربط الذي تشترطانه ضمناً بين ثلاثة عناصر:

١ - الجملة .

٢ - السياق .

٣ - مقاصد المتكلم .

إنطلاقاً من هذا ، يكون التعريف الذي نقترحه على الشكل التالي :



المعنى يساوي الجملة مضافاً إليها السياق ومقاصد المتكلم . مهما يكن من أمر ، فإن القواعد التوليدية ، كما سيتبين لنا في الفقرات اللاحقة ، تقدم عبر منهجيتها تعريفاً أكثر دقة وتفصيلاً من هذا ، وما نريد هنا إلا اقتراح الموضوع .

* - المنهج :

لقد حدث تغير كبير في مجرى تطور النظرية التحويلية مع ميلاد النظرية الدلالية التي ابتكرها كل من Fodor Katz . ولقد كان في الواقع ، من شبه المستحيل قبلهما ، أي ما قبل الستينيات أن يقترح أي مشروع جدي للوصف البنيوي . ويجب أن نتذكر هنا ، ولو بشكل عابر ، أن شومسكي قد تجنّب كل اعتبار يتعلق بالمعنى حين عهد إلى بناء نظريته في النحو التوليدي . إلا أنه ، وبالرغم من ذلك ، تصور أثناء عمله إمكانية احتمالية للقيام بدراسة بعض العلاقات المتبادلة بين النحو والدلالة . غير أنه كان يعتبر أن هذا النوع من المحاولات يجب أن لا يتم قبل اكتمال النظرية النحوية .

نجد ، على العكس من التصورات التي وقف عليها شومسكي ، أن الدفعة الأولى التي قام بها Fodor , Katz قد فرضت النظرية الدلالية على كل الدراسات

اللسانية، بحيث لم يعد الفصل ممكناً بين علم الدلالة والنحو في أي نظرية نحوية. ونستطيع أن نقول: إن هذه النظرية قد احتلت مكان الصدارة في الدراسات اللسانية التي أعقبت الستينيات.

فمن الآثار التي أحدثتها هذه النظرية أنها غيرت إلى حد كبير من الأهداف التي رسمتها القواعد التوليدية والتحويلية لنفسها في الوقت الذي كان فيه شومسكي لا يرى في القواعد إلا نظاماً قادراً على توليد عدد غير محدود من جمل اللغة، ويمتاز بما له من إمكانية على الوصف البنيوي والتأويل الفونولوجي. غير أن هذه النظرية قد تم دحضها فيما بعد ولم يبق إلا ما نهبت إليه من ضرورة إدخال البحث الدلالي عنصراً أساسياً في الدرس اللساني للغة.

إن الاقتراحات التي قدمها هذان اللسانيان قد دفعت بشومسكي إلى إدخال مكون آخر يمكن أن نطلق عليه اسم التأويل الدلالي. ثم انتهى بعد ذلك إلى اعتبار القواعد كأداة إيضاحية مهمتها الربط بين الصوت والمعنى، ويجب أن لا ننسى مع ذلك بأن شومسكي قد أدخل، منذ (١٩٦٥م) بعض التبسيطات المهمة على الآلة القاعدية كما أنه عرف من جديد عدداً من القضايا النظرية التي ظلت غير دقيقة عند Fodor, Katz (٥).

أ - دور المكون الدلالي وبنيته،

إن المكون الدلالي في النظرية المعيارية عبارة عن مكون تأويلي فقط. وهذا يعني أن الدور الذي يضطلع به لا يزيد على تقديم تأويل معنوي للجمل التي يولدها النحو، وهنا نريد أن نقول: إن المشكلة التي كان النحو يعاني منها هي مشكلة الإسقاط، وهي المشكلة نفسها التي يعاني علم الدلالة منها. والمقصود بهذا المصطلح هو:

١ - البحث عن إمكانية إقامة طريقة عمل آلية مشكلة من مجموعة محددة من قواعد التأويل، وقادرة على بيان معنى الجمل غير المتناهية في أي لغة من اللغات.

٢ - إعطاء تفسير عن الكيفية التي يفهم المتكلم بها حين يستعمل لغته الأم معنى الجمل، وخاصة تلك التي لم يصادفها أو لم يسمع بها من قبل. لعله من الخير لنا ونحن في بداية هذا البحث أن نرد الأمر إلى أصوله الأولى، فنختزل هذه القضية عن طريق الشكل الذي يتخذه المكون النحوي ضمن النظرية المعيارية. ولا يكون ذلك إلا بشيئين:

١ - إذا نظرنا إلى العمليات التحويلية فسنرى أنها مكونة من مجموعة من الطرق الآلية والشكلية، وهي تسمح بالمرور من بنية تحتية إلى بنية فوقية دون أن تحدث أي تغيير في معنى البنية الأولى.

٢ - يجب على المكون الدلالي أن يتخذ من البنى التحتية مجالاً لعمله، وأن يكون قادراً على ذلك.

يقول شومسكي بهذا الخصوص:

« يجب أن تتوفر عدة شروط في البنى التحتية. عليها أن تحدد أولاً التمثيل الدلالي. ثم عليها بعد ذلك أن تصبح بني فوقية جيدة التشكيل وذلك عن طريق العمليات التحويلية النحوية»^(١). ولكننا نعلم أن معنى الجملة يتعلق بمعنى الألفاظ التي تتضمنها بالإضافة إلى البنى النحوية التي تدخل فيها، ولكي ندل ببرهان على صحة هذا القول، نطلي بعض الأمثلة:

١ - يأكل أحمد التفاحة.

إذا غيرنا كلمة (التفاحة) ووضعنا عوضاً عنها كلمة (الحب)، فسنرى أن معنى الجملة قد تغير، وهذا البرهان يدل على أن معنى الجملة مرتبط بمعنى الكلمات التي توجد فيها. ولكن المعنى، كما قلنا، ليس في الكلمات فقط. والأمثلة التالية تبين لنا هذا:

٢ - يشرب أحمد الماء.

٣ - قرأ أحمد القرآن.

نلاحظ أننا من جهة أولى نستطيع تأويل $2/0/2$ بالطريقة نفسها، أي كجمل تتجسد فيها صورة لعمل معين. وهي تستخدم من جهة ثانية، وفي الوقت نفسه، شيئاً أو موضوعاً يقع عليه فعل الفاعل. ولكن بالمقارنة مع هاتين الجملتين نرى أن الجملة $2/1$ لا تؤول بالطريقة نفسها.

١ - الحكم الظالم موجود في بعض الدول دائماً.

وحول هذا الأمر يقول شومسكي:

« إنه من الطبيعي أن نفترض أن التأويل الدلالي لجملة ما يحدد بتحديد المضمون الدلالي الجوهرى للرواثر اللفظية (items) وكذلك بالطريقة التي تربط بها الألفاظ بعضها ببعض في مستوى البنية التحتية »^(٧)، نفهم من هذا القول إذن، أن دور علم الدلالة يتجلى في الربط بين معنى الكلمات وبين العناصر الممثلة للدلالات في البنى التحتية، ويكون ذلك بالارتكاز على الأساسين التاليين:

١ - يمكن تحديد معاني الكلمات عن طريق القواميس.

٢ - أن القواعد هي التي تربط بين الكلمات وبين البنية التحتية.

ولقد أطلق عليها كل من Fodor, Katz اسم (قواعد الإسقاط) regles de Projection. ربما نستطيع الآن أن نمثل طريقة عمل المكون الدلالي على الشكل التالي:

مدخل، بنى تحتية ← قاموس ← قواعد الإسقاط

مخرج، تأويل دلالي للمدخل.

يتكون مدخل هذا المكون من بنى تحتية، وعلى هذه البنى تجري عملية البحث القاموسي وقواعد الإسقاط. أما المخرج فيتكون من التأويل الدلالي للبنى التحتية الموجودة في المدخل.

يجب أن نشير أخيراً بأنه إذا كان دور النظرية الدلالية هو دور تأويلي للبنى التحتية فمن الضروري إذن أن نعطي للمصطلح (تأويل) معنىً واسعاً، وفي الواقع،

يقع على عاتق النظرية الدلالية إعطاء وتفسير أمور ثلاثة:

- ١ - يجب أن تكشف عن معنى الجمل القاعدية.
- ٢ - عليها أن تشرح كيف ولماذا تعتبر بعض الجمل غير قاعدية.
- ٣ - ومن الضروري أخيراً، أن تبين وتشرح العلاقات التي يمكن وجودها بين عدة جمل مختلفة.

من أجل هذا يجب على بنى المعجم، وعلى شكل قواعد الإسقاط أن تسمح بتفسير المفاهيم المتعلقة بالألفاظ المترادفة، والمتضادة، والمتبسة، والتي تعتبر إطناباً، إلى آخره.

نرى من كل ما سلف أن لدينا مكونين تحتين للمكون الدلالي:

* - المكون الأول: القاموس. ويمكن أن نسميه من الآن فصاعداً « التحليل التقطعي » (analyse Componentielle).

* - المكون الثاني: قواعد الإسقاط.

لنبداً مباشرة بالمكون الأول.

أ - التحليل التقطعي،

يقوم مفهوم التحليل التقطعي على تحديد معنى الروائز اللفظية، وهو يستخدم من أجل هذه الغاية مجموعات من العلامات الدلالية. وللتذكير فقط، نقول بأن أول من نظر لهذا المفهوم وتكلم به هما Fodor, Katz وتوضيح هذا المفهوم نعطي المثل التالي شاب، (+ متحرك)، (+ إنسان)، (- عجوز)، (+ مذكر).

علينا أن نلاحظ منذ الآن أن أي قاعدة من قواعد الإطناب تسمح بالقول، إن لبعض العلامات علاقة ببعضها الآخر. فالعلامة (+ إنسان) تعتبر، على وجه من الوجوه مجموعة تحتية للعلامة (+ متحرك)، وهذا ما نعبر عنه بالقاعدة:

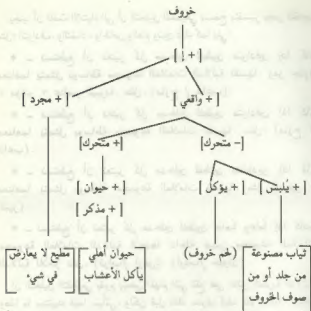
(+ متحرك) \leftarrow (+ إنسان).

بهذا الشكل، يبدو من المفيد أن ندخل العلامة (+ متحرك) بين مجموع العلامات الخاصة بكلمة: (شاب) : لأن هذا اللفظ يدخل بشكل آلي ضمن العلامة: (+ إنسان)

ويكفي، في هذه الحالة، لتحديد معنى كلمة (شاب) الطرح التالي:
شاب، (+ إنسان)، (- عجوز)، (+ مذكر).

في الواقع، إن تعميم مدلول الكلمة، هو الذي سمح بميلاد «نظرية العلامات» والتي تدخل في مضماتها المرحلة الثانية لتشكيل القواعد التوليدية. وربما كان لزاماً علينا أن نقدم هذه النظرية قبل أن ندخل في تفاصيل النظرية المعيارية. ولكن يشفع لنا أن الهدف من هذا العرض هو هدف تعليمي أكثر منه تاريخي. بالإضافة إلى ذلك، فقد بدا لنا أنه من الأفضل اقتراح تركيب متلائم مع تدرج النظرية التي تدلي برأي لتجيب على نفسها من خلاله. وتقترح فكرة ثم تعترض عليها، وتسمى بين هذا وذاك إلى اكتساب صورة نهائية لها معطية الفرصة بهذا لما سيأتي بعدها.

إن شومسكي، عندما أعاد تشكيل القواعد في المرحلة الثانية لعمله، قد جعل المكون التحتي للفظ مجموعة من المداخل، وجعل كل مدخل يتمثل في قالب من العلامات الصوتية والنحوية والدلالية. ولو نظرنا إلى المكون الدلالي في هذا التشكيل فسرى أنه يتلقى في المدخل متوالية من الروائز اللفظية، أي يتلقى بنية تحتية. ومن هنا فإن من مهمة هذا المكون أن يفسر بعض الروائز التي تعتبر ملتبسة، ثم جاء بعد ذلك كل من Fodor, Katz بنظريتهما الدلالية واقترحا تمثيل قالب العلامات على شكل شجرة مكونة من رمز جذري للرائز اللفظي الذي يراد البحث عنه. وقد شمل اقتراحهما أيضاً المؤشرات الدلالية والعناصر التمييزية التي تسمح بتمحيص تعريف الرائز المقصود ولو أخذنا كلمة مثل (خروف)، فسنجد أنه بالإمكان تمثيل المعاني المتعددة لها على الشكل التالي:



يوجد في هذا الرسم، وكذلك كما نرى، مورفيم واحد، هو «+ |». غير أن الأمر لن يكون على ما هو عليه هنا، لو استعملنا كلمة أخرى مثل: «أخضر» لأنه يمكن لهذه الكلمة أن تكون مرة «+ |» ومرة «+صفة».

إن المؤشرات الدلالية تتمثل في هذه الشجرة ضمن أقواس معقوفة، والعناصر التمييزية تتمثل ضمن أقواس شبه دائرية. وأن كل فرع من فروع هذه الشجرة يتفرع من الجذر ويستمر حتى يصل إلى أحد العناصر التمييزية الممثلة لكلمة (خروف). وسنرى في الفقرة التالية أن تطبيق قواعد الإسقاط يخضع لشروط هذا التمثيل المشجر.

يجب أن نلفت الانتباه إلى أن التحليل التقطعي يسمح بتفسير بعض المفاهيم مثل: الترادف، والتضاد، والخاص والعام ونبين ذلك كما يلي:

* - نستطيع أن نعتبر كل مدخلين لفظيين مترادفين إذا كان معناهما يتمثل بواسطة مجموعة العلامات الدلالية نفسها: رمز جذري + مؤشر + عناصر تمييزية. مثل: (مازح / داعب).

* - نستطيع أن نعتبر كل مدخلين لفظيين مترادفين إذا كان معناهما يتمثل بواسطة مجموعة العلامات نفسها. مثل: (مازح / داعب).

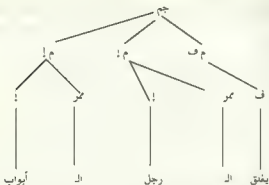
* - نستطيع أن نعتبر كل مدخلين لفظيين متضادين إذا كان معناهما يتمثل بواسطة مجموعة العلامات نفسها. مثل (صغير / كبير).

* - نستطيع أن نعتبر كل مدخلين لفظيين خاصاً وعماماً إذا كانت مجموعة العلامات الدلالية لأحدها داخلة ضمن مجموعة العلامات الدلالية للآخر مثل: (تراب/ أرض)، (أرنب/ حيوان).

إن التحليل التقطعي يقوم ببعض المهام التي تقع على عاتق النظرية الدلالية. وهذا ما سنتبينه فيما سيأتي. ولكن قبل ذلك سنرى كيف قام Fodor, Katz بتشكيل قواعد الإسقاط.

ب - قواعد الإسقاط،

إن لقواعد الإسقاط مهمة تتجلى في تبيان القراءة الأحادية أو المتعددة التي تنسب إلى البنية التحتية. وإلى التحليل التقطعي الخاص بمختلف الروايز المتعلقة بهذه المتوالية، وثرى، نتيجة لهذا، أن من واجب قواعد الإسقاط أن تقيم علاقة بين عدد من الروايز اللفظية للبنى النحوية، ونضرب مثلاً على ذلك بعدد من الألفاظ التي تتمثل في التشجير التالي:



تعريف الرموز: جم = جملة

م ف = مركب فعلي

م ! = مركب اسمي

ف = فعل

! = اسم

ممر = معرف

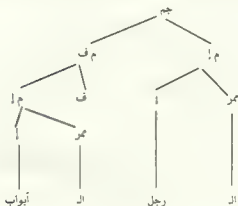
إن التمثيل الذي قمنا به هنا هو تمثيل حرفي لتتابع الألفاظ كما تظهر في البنية الخارجية للجملة. ولو عدنا إلى التقسيم التركيبي للجملة لوجدنا أنفسنا أمام جملة أخرى تحمل نفس المعاني والألفاظ كما تظهر في البنية الخارجية للجملة

وتنقسم إلى مركبين رئيسيين:

١ (الرجل) + ٢ (يفلق، الأبواب).

إن المركب (٢) يمثل المركب الفعلي (م ف) وهو ينقسم بدوره إلى (ف + !) = يفلق + الأبواب.

يمكن، في هذه الحالة، تمثيل الجملة تشجيرياً، دون أن نخل بنظام القواعد العربية على النحو الآتي.



يمكننا أن نضع كل رائز من الروائز الموجودة في هذه المنية إلى التحليل التقطعي وسنحظى بالنتيجة التقريبية التالية :

رجل

الـ

(+ !)

(+ تعر)

(+ إنسان)

(+ تعر)

(- مرهق)

(+ مذكر)

(أكثر عمراً من المرهق)

(+ مفرد)

أبواب

الـ

يغلق

(+ !)

(+ تعر)

(+ ف)

(+ شيء مادي)

(+ معر)

(+ يبدل)

(+ شيء قابل للتحرك)

(- فتح)

(شيء قابل للفتح والإغلاق)

(+ جمع)

(+ متحرك)

(+ شيء مادي)

(+ شيء قابل للإغلاق)

(يطبق على شيء مفتوح)

١ - إن عليها أن تأخذ الرمز (أ) الأكثر عمقاً والمتصلين ببعضهما عن طريق عقدة واحدة (٥ ١ ٤ ١) مثلاً. ويكون عملها هنا محصوراً بدمج هذين الرمزتين.

٢ - تقوم قواعد الإسقاط في الخطوة الثانية بدمج الناتج عن العملية الأولى مع الرمز (أ) الواقع تحت نفس العقدة التابع لها. أي مع أ ٢.

٣ - ولا يبقى عندها أخيراً إلا أن تتابع هذه العملية حتى تصل إلى حذر الشجرة.

يبقى هذا الكلام الذي سقناه كلاماً نظرياً. ولكي ننتقل إلى دائرة عملية أو تطبيقية نرى أنه من الضروري أن نضيف بعض الأشياء:

إن قواعد الإسقاط حين تقوم بعملية الدمج تحذف بعض العلامات التي تعد من قبيل الحشو والزيادة وبلا فائدة. ومن ذلك مثلاً العلامات السياقية الخاصة بدمج الفعل مع قاعده. ونريد أن نوضح هذا مع الاحتفاظ بالمثل الذي أعطي.

لقد جاء الدمج بين ١ ، ٢ نتيجة لتطبيق القاعدة الأولى من قواعد الإسقاط، والتي تتمثل في هذا الشكل:

ف - رائز ١ ← (+ !) ← () . . (م)

رائز ٢ ← (+ تعر) ← (أ) (م)

رائز ١ + رائز ٢ ← (+ م !) ← (أ) (م)

(أ) (م) .

تعني هذه القاعدة أن دمج الرائز (١) مع الرائز (٢) المتقدمين بشكل متطابق يكون متوالية خاضعة للرمز (م !)، ومكونة من مجموع العلامات الخاصة بالرئاز (١) والرئاز (٢) .

إذا طبقنا هذه القاعدة على الرئازين (أ) و (رجل) مع العودة إلى الشجرة

(أ ١) والشجرة (أ ٢) السابقتين. فنحصل على:

رجل ← (+!) ← (+ إنسان) ← (- مراقق) ← (+ مذكر) ←
(أكثر عمراً من المراقق).

ال ← (+ تعمر) ← (+ معمر) ← (مفرد).
ال + رجل ← (+ م!) ← (معمر) ← (+ مفرد)
(+ إنسان) ← (- مراقق) ← (+ مذكر)
(أكبر عمراً من المراقق).

١ - إن عملية الدمج بين (ال) و (رجل) لا تعطي إلا متوالية واحدة فقط بينما يختلف الأمر بالنسبة لـ (ال) و (أنواب). إذ أن عملية الدمج هنا تستطيع أن تعطي عدداً من المتواليات يتناسب طردياً مع عدد المعاني الممكنة والمتضمنة في كلمة (باب).

٢ - إذا كان الدمج ممكناً بين (ال)، و (رجل)، و (ال) و (أنواب) بناء على قاعدة من قواعد الإسقاط، فإن الدمج في موضوع آخر يصبح غير ممكن بناء على قاعدة أخرى من قواعد الإسقاط أيضاً. ومثال ذلك أن نقوم بعملية دمج بين فعل ك (يدهن) وبين الزائر (الأنواب) بشرط أن نعطي لهذا الرائز معنىً جديداً، كالذي نجده في كلمة (فصول) التي يتضمنها كتاب من الكتب، وأن نحمله في مركز المفعول. والسبب الذي يجعل الدمج غير ممكن هنا أنه يجب على الفعل والمفعول أن يشتركا في بعض العلامات مثل: (+ قابل للفتح) الشيء الذي نجده بين (يعلق) و (الأنواب) ولا نجده بين (يدهن) و (الأنواب) التي هي بمعنى (الفصول).

إن المهم هو أن نكشف عن الطريقة التي يعمل بها علم الدلالة التأويلي، فإذا سرنا على نفس الحظية فستصل إلى المرحلة الأخيرة والتي بها تكون عملية الدمج على النحو التالي،

يعلق ال + رجل + ال + أنواب ← (+ أحدث تغييراً) ← (+ يعلق)
(يطبق على شيء وقابل للفتح) ← (+ إنسان) ← (مرهق) ← (+ مذكر)

(أكثر عمراً من المراهق) ← (معمّر) ← (+جمع) ← (+شيء عادي) ← (قابل للفتح) ← (مكون من خشب أو حديد ومصنوع بطريقة معينة).

يمكننا في نهاية هذه الفقرة أن نقول ما يلي :

١ - تهتم قواعد الإسقاط بتعيين التنسيقات الممكنة للروائز اللفظية ضمن البنى النحوية المحددة.

٢ - وتهتم ثانياً بتأويل هذه التنسيقات.

ونضيف على ذلك بأن المركبات الدلالية تضع، في الواقع، اللسانيين أمام عقبة كأداء. فالظواهر التي تخص الجمل غامضة، وحدية، وتتعلق في معظم الأحيان بالسياق الذي قيلت فيه، وقد يكون هذا السياق لسانياً، كما قد يكون غير لساني. وأنها كظواهر لا تخضع للملاحظة المباشرة، فحين الملاحظ لا تستطيع أن تتناولها بيسر، كما أنه لا يمكن وصفها بشكل عقلاني. ومن جهة أخرى، فإن طبيعة العلامات الدلالية نفسها تبدو في بعض المرات غير دقيقة ويكفي أن نطرح بعض التساؤلات لنرى ذلك :

ما هو المبرر الواقعي لهذه العلامات ؟ ماذا يمكننا أن نقول عن العلامات المميزة. هل تتناسب المؤشرات إلى عدم دلالة كني ؟ أي معنى يمكن أن يُعطي لعلم الدلالة الكلي ؟

يمكننا أن نطرح كثيراً من الأسئلة بهذا الخصوص، ولكن علينا أن نلاحظ في الوقت نفسه، أن معظم الدراسات التي تتأسس اليوم تعنى بنقاط خاصة ومعينة، نعد منها :

١ - دراسات في حقل الدلالات، وهي دراسات تقوم على النظر في مجموعة من الروائز التي بينها مؤشر أو عدد من المؤشرات المشتركة، مثل مصطلحات الألوان وغيرها.

٢ - دراسات تقف عند مفهوم معين ومحدد.

٣ - دراسات لا تتجاوز معنى بعض الزوائد كالسوايق مثلاً.

لقد انتقد عدد من اللسانيين هذه النظرية، واقترح بعضهم عدداً من التغييرات فيها، ومن أهمها ما يتعلق ببنية المركبات الدلالية ولعل هذا ما دفع بشومسكي أيضاً كي يعدل قبلاً في النظرية المعيارية، ثم ليقتراح بعد ذلك ما سماه بالنظرية المعيارية الممتدة، الشيء الذي نعرض له فيما سيأتي.

٢ - النظرية المعيارية الممتدة،

أ - محدد ومسمات: إذا كانت الدراسات اللسانية العربية قد عانيت بهذين المفهومين منذ وقت قريب، فإن الدراسات اللسانية العربية قد سبقت إلى هذا الميدان وقامت بدراسات لها أسسها بالمسند والمستند إليه، وبالطبع لا نريد هنا أن نقوم بدراسة مقارنة لهذه المفاهيم عند العرب وغير العرب، وإن كان الأمر يستحق الدراسة، إننا نريد فقط أن ندرس جانباً من الجوانب التي تتعلق بالجملة الاستهامية، والإثباتية من خلال هذين المفهومين. وعلى هذا لأساس نرى لزوماً علينا أن نعرض القضية عند الطرفين، أي عند أصحاب المدرسة التوليدية، لأنهم هم الذي يشكلون موضوع هذه الدراسة، وعند الجرجاني؛ لأنه هو الذي يتناولها تحت ما يمكن أن نسميه بعلم المعاني، ومعهجية قريبة إلينا.

ب - المدرسة التوليدية:

لقد قلنا إن هذين المفهومين قد دخلا حديثاً في دائرة الدراسات التي قام بها اللسانيون التوليديون. ولم يكن ذلك، في الواقع، لأنهما كانا غير معروفين من قبل، ولكن لأن كل واحد منهما كان يطرح عدداً من المشاكل الجديدة في وقت يصعب فيه على النظرية المعيارية أن تكشف عنهما ضمن الإطار الخاص بها، ولقد أدت هذه الحالة بأصحاب هذه المدرسة إلى وضع هذين المفهومين جانباً، ولم يشكل ذلك عقبة تحول دون تطور الدراسات النحوية. غير أنه فيما بعد، أي عندما بدأت الأنظار تتجه نحو علم دلالة، وتكاثرت الدراسات في هذا الميدان، أخذ اللسانيون يفكرون في هذين المفهومين، وأعطوهما حينئذ الأهمية اللائقة بهما ويمكننا أن نقول بأن هذا الأمر - ضمن جملة من الأمور الأخرى قد دفع

بشومسكي إلى تعديل مفهومه عن القواعد التوليدية.

* الاستفهام:

لدينا الجملة الاستفهامية (١).

١ - أقرأ أحمد في الكتاب ؟

(ملاحظة: إن الكلمة التي تقع عليها نبرة الإلحاح هي الكلمة التي نضعها بحرف أسود) تنقسم الجملة حسب هذه النظرية، إلى المحدد ومستمدة، أو ما يسميه العرب إلى مسند ومسند إليه والمحدد في هذه الجملة هو (أحمد) والمستمدة هي (أن شخصاً ما قرأ في الكتاب)، فإذا كان بالإمكان أن نعطي الجملة (٢) جواباً على الجملة (١).

٢ - لا، إن عمر هو الذي قرأ في الكتاب.

فإنه لا يمكن أبداً أن تعثر (٢) جواباً منطقياً للجملة (١).

٣ - لا، إن أحمد هو الذي قرأ في الشارع.

إننا نتساءل عن قرأ الكتاب وليس عن قرأ في الشارع.

ستنتج من هذا بأن الجملة (١) هي التي تفترض بأن شخصاً قد قرأ في الكتاب وبأن المحدد في هذه الجملة إنما هو (أحمد).

* الأثبات:

تطرح المشكلة نفسها مرة أخرى مع الجمل الإثباتية أو التقريرية، وإن كانت الصورة هذه المرة أقل وضوحاً من سابقتها مع الجمل الاستفهامية:

٤ - أخذ أحمد الكتاب.

إن المحدد في هذه الجملة هو (أحمد)، والمساهمة هي (إن شخصاً قد أخذ الكتاب) والعكس من ذلك مجده في الجملة (٥)

٥ - أخذ أحمد كتابي.

المحدد في هذه الجملة هو: (كتاب) أو (كتابي)، والمسلمة (أخذ أحمد شيئاً ما) يقول كريستيان بيك في تعريف المحدد: «إن المحدد بشكل عام هو الكلمة التي تحمل نبرة الإلحاح»^(٧)

ويقول في تعريف المسلمة:

«ويمكن الحصول على المسلمة حين نبذل المحدد ضمن الجملة بـ:

شخص ما، شيء ما، جهة ما، إلى آخره»^(٨).

إن على التأويل الدلالي، وهذا بدهي، أن يأخذ بالחסبان معاهيم المحدد والمسلمات، فمن غير الممكن ادعاء القدرة على وصف معنى الجمل ١ و ٢ و ٥ دون وجود عنصر مساعد على ضبط المحدد بها، وكذلك على تعيين المسلمات الموجودة فيها. وهذا يعني أن من الضروري إدخال هذه المفاهيم ضمن المكون الذي يولد الجمل. أي ضمن النحو وذلك حتى نعطي للمكون الدلالي القدرة على احتوائها في الوقت نفسه الذي تدخل فيه قواعد الإسقاط في حيز التطبيق

- الجرجاني:

* الاستفهام،

لقد احترنا من بين مباحث الاستفهام عد الجرجاني الاستفهام بالهمزة وهو ينقسم إلى قسمين:

١ - أن تبدأ الجملة بالفعل.

٢ - أن تبدأ الجملة بالاسم.

١ - الفعل:

أ - مع الفعل الماضي:

يقول الجرجاني:

إذا «بدأت بالمعل كان الشك في الفعل نفسه»^(١٠) والمثل الذي نختاره هو ،
أفرغت من الكتاب الذي كنت تكتبه .

يفسر الجرجاني نظريته بقوله ،

«تبدأ في هذا ونحوه بالمعل لأن السؤال عن الفعل نفسه والشك فيه ؛ لأنك في جميع ذلك متردد في وجود المعل وانتقائه مجوز أن يكون قد كان وأن يكون لم يكن»^(١١).

ب - مع الفعل المضارع ،

- الحال ، ومثل ذلك قول القائل : «أتفعل» . وشرح الجرجاني هو : «إذا أردت الحال كان المعنى شبيهاً بما مضى في الماضي فإذا قلت : أتفعل كان المعنى على أنك أردت أن تقرر بفعل هو يفعله وكنت كمن يوهم أنه لا يعمل بالحقيقة أن الفعل كائن»^(١٢).

- المستقبل ، يقول الجرجاني ،

«إذا أردت بتفعل المستقبل كان المعنى إذا بدأت بالفعل على أنك تعتمد بالإنكار إلى الفعل نفسه»^(١٣).

٢ - الاسم ،

وهو أن تبدأ الجملة بالاسم ، يقول الجرجاني ،

«إذا قلت : أنت فعلت ؟ بدأت بالاسم كان الشك في الفاعل من هو وكان التردد فيه»^(١٤).

نلاحظ أن القواعد التوليدية تركز في استخراج المحدد على ما تسميه بيرة الإلحاح بينما نجد أن الجرجاني يستعمل مصطلحاً آخر يسميه «العناية» كما سنرى مع الجمل الاثباتية. غير أن الجرجاني في التحليل الذي يقيمه لهذا النوع من الجمل ، لا يقف عند الحدود التي تقف عندها النظرية التوليدية ، فهو لا يعتمد على العناية فقط كما يعتمد عليها علم الدلالة التوليدي ولكن يعتمد أيضاً على

البنى التي تنتظم الجملة بها . ولذلك نراه يربط مباشرة - في استخراج المحدد والمسميات أو المستند إليه - بين المعنى والحو . وبصورة أدق إنه يربط بين الجملة في بناها الخارجية والقائمة على أساس من القواعد ، وبين الجملة نفسها في بناها الداخلية والقائمة على أساس التأويل الدلالي أنه يقول :

« هلو قلت ، أنت بنيت الدار التي كنت على أن تبنيها ؟ أنت قلت الشعر الذي كان في نفسك أن تقوله ؟ أنت فرغت من الكتاب الذي كنت تكتبه ؟ خرجت من كلام الناس .

وكذلك لو قلت : أبنيته هذه الدار في أقمت هذا الشعر ؟ أكتب هذا الكتاب ؟ قلت ما ليس يقول ، ذاك الفساد أن تقول الشيء ، في المشاهد الذي هو نصب عينيك ، أموجود أم لا ؟ وما يعم به ضرورة أنه لا تكون البداية بالفعل كالبداية بالاسم^(١٥) .

الإثبات ،

لقد قلنا إن الجرجاني يستعمل المصطلح « العناية » في مقابل المصطلح « ثبرة الإلحاح » الذي تستعمله القواعد التوليدية . ولقد جعل الجرجاني من مصطلحه الأساس الذي تقوم عليه الجمل الإثباتية أو التقريرية كما يسميها . وبين أن العناية تتقدم أو تتأخر بحسب المعاني المراد إعطاؤها للجملة . ويمكننا ، بناء على هذا المفهوم ، أن نقسم هذا النوع من الجمل الى قسمين :

١ - القسم الأول : تتأخر فيه عناصر الجملة مع أن مكانها الطبيعي هو خلف الفعل وتتقدم العناية لتكون خلف الفعل مع أن مكانها في المؤخرة .

يقول الجرجاني ،

« قال النحويون : إن معنى ذلك أنه قد يكون من أعراض الناس في فعل ما أن يقع برئسان بعينه ولا يبالون من أوقعه كمثل ما يعلم من حالهم في حال الخارجي يخر ، فيعش ، ويفسد ، ويكثر به الأذى . إهم يريدون قتله ولا يبالون من كان القتل منه ولا يعينهم من شيء . فإذا قتل وأراد مريد الأخبار بذلك فإنه يقدم ذكر

الخارجي فيقول: قتل الخارجي زيد. ولا يقول قتل زيد الخارجي؛ لأنه يعلم أن ليس للناس في أن يعلموا أن القاتل له جدوى وقائدة» (١٦).

٢ - القسم الثاني: وتتقدم فيه العناية لتأخذ مكانها الطبيعي خلف الفعل، يقول الجرجاني:

«ثم قالوا: فإن رجلاً له بنس ولا يقدر فيه أنه يقتل فقتل رجلاً وأراد المخبر أن يخبر بذلك فإنه يقدم ذكر القاتل فيقول: قتل زيد رجلاً» (١٧).
ويعلق الجرجاني بقوله:

«فهذا حيد بالحق إلا أن الشار في أنه ينبغي أن يعرف في كل شيء. قدم في موضع من الكلام مثل هذا المعنى ويفسر وجه العناية فيه هذا التفسير. وقد وقع في طنون الناس أنه يكفي أن يقال أنه قدم العناية؛ ولأن ذكره أهم. من غير أن يذكر من أين كانت العناية ولم كان أهم. ولتخليهم ذلك قد صغر أمر التقديم والتأخير نفوسهم» (١٨).

إننا نرى أن أمر «العناية» عند الجرجاني يبدأ بالحو وينتهي بالدلالة دون الالتفات إلى الأثر الصوتي أو المعنى على الجملة. على حين أن نبرة الإلحاح في القواعد التوليدية تعتمد أولاً وقبل كل شيء على الجانب الصوتي للكلام. ولقد لخص بعض العلماء العرب في العصر الحديث أهمية النبرة وأثرها على البنى النحوية والدلالية للجملة.

يبقى على النظرية التوليدية أن تواجه عدة مشكلات. نلتفت إلى واحدة هنا، ونأتي إلى ما تبقى في الفقرة التي ستلي:

١ - إذا كان المحدد هو الكلمة التي تحمل نبرة الإلحاح فإن هذه الكلمة لا تظهر في الواقع، إلا بشيئين:

- * - يجب أن تكون التغيرات الحاصلة في البنية المقوية خاضعة للملاحظة.
- * - يجب أن تكون هذه البنية، وخاصة الكلمة التي تحمل نبرة الإلحاح، قد

تلفت سابقاً التأويل الصوتي المناسب.

ونقول هذا : لأن نبرة الإلحاح تشكل إشارة صوتية، وهذا يعني أنها دخلت عن طريق المؤشر الصوتي. والنتيجة التي يريد أن نصل إليها، هي أن المحدد لا يعين أو يحدد عن طريق النية التحتية. والسبب في ذلك هو أن هذه البنية ما دامت تحتية فإنها لا تتلقى أي تأويل صوتي، وهي من غير التأويل الصوتي لا تسمح بتحديد الكلمة التي تحمل الإلحاح وقد فات هذا الجانب الجرجاسي فنظر إلى النحو من خلال البنية الفوقية، وإلى الدلالة من خلال السية التحتية دور أن يلتفت إلى المؤشر الصوتي الذي تظهر فيه نبرة الإلحاح.

٢ - لقد تأكد لنا إدس، أنه إذا ما أردنا أن نمكن المؤشر الدلالي من تفعيل مفهومي المحدد والمسلمات، فعلينا أن نمكنه أولاً من استعمال بعض العناصر، مثل نبرة الإلحاح، التي تقوم في البنية الفوقية.

٣ - إذا عدنا إلى الرسم البياني الذي أعطيناه سابقاً فربما نتذكر أن المبدأ الأساسي للمؤشر التأويلي الدلالي ضمن النظرية المعيارية كان يقوم على اعتبار البنى التحتية، غير أن شومسكي قد قدم بعد ذلك ببعض التعديلات في النظرية المعيارية، لأنه أدرك أن البنى الفوقية تشكل طرفاً مهماً في التأويل الدلالي.

لم نقصد من إثارة هذه النقاط أن نشكك في العمل الوظيفي للتأويل الدلالي، فالعلاقة القاعدية التي تكون طرفاً في تشكيل قواعد الإسقاط وكذلك الروايز المفضية التي تحصح لتحليل التقطيعي، تعتبر كلها نتيجة من نتائج مكون الأساس الذي يرود مدخل المكون الدلالي بما هو رئيسي. ولذا نرى أن الأصول المعين عنها في الفقرة السابقة، أي عندما تكلمنا عن التحليل التقطيعي وقواعد الإسقاط تبقى بمزلة المركز للمكون الدلالي إن شومسكي لم يرفض النظرية المعيارية ككل.. ولقد كان هدفه من إدخال بعض التعديلات عليها هو أن يفسح لها المجال لكي تكون قادرة على معالجة ظواهر جديدة ومن أجل هذا، فقد اصطلاح على تسمية النظرية الجديدة والناتجة عن الأولى اسم : « النظرية المعيارية الممتدة ».

ب - بعض القضايا المماثلة :

لقد تبين لنا مما سبق أن أي تعديل في النظرية يستوجب أن يكون مبرراً بعدد من البراهين التجريبية. ويعتبر مفهوم المحدد والمسميات واحداً منها. ونريد هنا أن نأتي على قضيتين إضافيتين لندل ببرهان قاطع على ضرورة التغيير في النظرية.

تقوم النظرية المعيارية للقواعد التوليدية على الفكرة التي تقول إن كل العناصر الضرورية لتأويل دلالاتي توجد في البنية التحتية للجملة فإذا صحت هذه الفكرة فلا بد لها أن تنطبق على مجموع الجمل المولدة أو القابلة للتوليد عن طريق القواعد. وفي أي لغة من اللغات ولكن الذي يحصل هو أن عندما ننتقل من ميدان التطوير إلى ميدان التجريب لدراسة الجمل، نجد أن هذه النظرية لا تغطي في الواقع كل الإمكانيات الموجودة لدينا في الانتاج. فهناك جمل تطبق عليها فعلاً. ولكن هناك أخرى لا تستطيع النظرية أن تقاس عليها؛ لأن بعض الجمل تتكون بطريقة لم تأخذ النظرية بها بالحسبان. وندل على كل هذا بعض الأمثلة.

لدينا حالتان:

١ - هناك كلمات لا تظهر في البنية الفوقية للجملة. ولكنها موجودة في البنية التحتية وهذا يدل على انطباق النظرية على هذه الحالة.

٢ - وهناك كلمات يمكن إضافتها إلى البنية الفوقية وإن لم يكن لها أي وجود في البنية التحتية. وهذا يدل على عدم انطباق النظرية على هذه الحالة.

الحالة الأولى:

تنطبق النظرية المعيارية على هذه الحالة. ونضرب مثلاً في قول المتسبي:

بيضاء يمنعها تكلم دلها تيهاً ومعها الحياة تيمسا

حتى تتمكن من تأويل هذه البنية. حسب النظرية المعيارية. لا بدك من العودة إلى البنية التحتية ويمكننا في الواقع، أن نرسم لهذا البيت بنيتين تحتيتين، بحيث تؤدي كل بنية معنى خاصاً:

* - البنية (أ) وتكون كالتالي: «بيضاء يمنعها أن تتكلم دلها تيهاً»

« ويمنعها الحياء أن تميساً ».

* - البنية (ب) وتكون كالتالي :

* « بيضاء يمنعها التكلم دلها تيبها ».

« ويمنعها الحياء تميساً ».

حسب التأويل للبنية (أ)، نرى أن الشاعر قد حذف (أن) من البنية الفوقية، ولكن عملها بقي ظاهراً في هذه البنية مما دل على وجودها في البنية التحتية.

وحسب التأويل الثاني للبنية (ب)، نرى أن الشاعر قد حول كلمة (التكلم) التي هي اسم في البنية التحتية إلى فعل (تكلم) في البنية الفوقية.

الحالة الثانية :

لا تطبق النظرية المعيارية على هذه الحالة، ولكي ندل على ذلك، نفترض بأن لدينا البنية التحتية التالية :

١ - جاء الولد .

إننا نستطيع أن نقول،

٢ - جاء الولد نفسه .

وهذا يعني أننا نستطيع أن نضيف على البنية الفوقية كلمة (نفس) وإن لم تكن هذه الكلمة موجودة أصلاً في البنية التحتية. ونلاحظ أن هذه الإضافة لا تعطل الجملة دلاليًا.

إذا انتقلنا إلى مرحلة ثانية، وافترضنا بأن لدينا البنية التحتية :

٢ - جاء الولد الذي أكل التفاحة .

نرى أننا في (٤) الفوقية نستطيع إضافة كلمة (نفس)، غير أن الدلالة وإن كانت صحيحة وممكنة، فإنها تبقى ثقيلة على السمع. حتى كأنها تميل إلى أن تكون غير اعتيادية تقريباً.

٤ - جاء الولد نفسه الذي أكل التفاحة.

ثم إذا انتقلنا إلى مرحلة ثالثة، وافترضنا أن لدينا البنية التحتية،

٥ - جاء الذي أكل التفاحة.

فسنرى أننا لا نستطيع أن نضيف على (٦ أ) الفوقية كلمة (نفس)،

٦ أ - جاء الذي نفسه أكل التفاحة.

بينما نستطيع ذلك في ٦ ب،

٦ ب - جاء الذي أكل التفاحة نفسه.

وقبل أن ندلي بملاحظاتنا، نريد أن نذكر بشيئين،

١ - يقول John Lyons:

« إن البنية التحتية للجملة، عند شومسكي، تكون مؤشراً تركيبياً يحتوي على كل المفردات التي تظهر أشكالها في البنية الفوقية للجملة نفسها » (١٩).

٢ - بناء على هذا القول، نفترض بأن الجملة تكون شكلاً هندسياً متناسباً فيه العناصر وتأخذ أبعادها الملائمة.

بعد هذا يمكننا أن نسوق بعض الملاحظات ونرتبها كما يلي:

* إذا كانت الجملة هي ما ذكرناه في (١) و (٢)، فكيف استطعنا أن ندخل على البنية التحتية (٥) عنصراً لم يكن فيها؟

* على أي شيء استندنا في الجملة (٦ ب) من وجهة نظر القواعد التوليدية حتى استطعنا اعتبارها مقبولة؟

* لماذا كانت الجملة (٦ أ) غير مقبولة؟

نستخلص مما سبق النتيجة التالية:

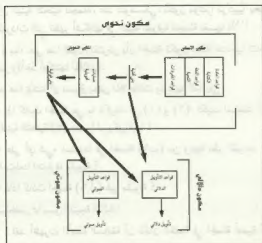
١ - لقد أظهرت الأمثلة السابقة أن لمكان الكلمة في الجملة أهمية كبرى في تحديد المعنى.

٢ - لقد رأينا أن كلمة (نفس) لا تظهر في مكان نهائي إلا في البنية الفوقية.
إنطلاقاً من هاتين النقطتين، يمكننا أن نقول إنه لابد للمكون الدلالي من أخذ
البنية الفوقية بعين الاعتبار ووضعها ضمن الأسس الأخرى التي يقوم عليها. ذلك
لكي نحصل على الدلالة، ولقد أدرك شومسكي ضرورة هذا الأمر، ولذا نراه
يقول:

«تساهم البنية الفوقية في تكوين المعنى : لأنها تساعد في تحديد الفرض
المفترض مسبقاً من استخدام الجملة» (١٠).

ت - رسم بياني لألية النظرية المعيارية الممتدة:

يمكننا الآن، بعد أن عرضنا مجموعة من الملاحظات الأفكار، أن نقدم رسماً
بيانياً تمثل فيه طريقة عمل النظرية الممتدة:



مدخل المكون الدلالي:

١ - يتكون مدخل المكون الدلالي في الرسم الأول من البنية التحتية.

٢ - يتكون مدخل المكون الدلالي في هذا الرسم من البنتين معاً، أي من البنية التحتية والبنية الفوقية.

ونلاحظ أننا هنا قد ربطنا بين البنية الفوقية والمكون الدلالي بخط واحد، وربطنا بين البنية التحتية والمكون الدلالي بخطين. ولقد قصدنا من الإشارة أن نبين أن للبنية التحتية دوراً أكثر أهمية من دور البنية الفوقية.

وعلى هامش ما ذكرنا، يمكننا أن نضيف أنه ربما يذهب الظن إلى تفضيل الربط بين مخرج المكون الصوتي ومخرج المكون الدلالي. ولعل من يظن ذلك يريد أن يظهر بأن نبرة الإلحاح تؤثر في تعيين المحدود والمسلمات. ولكننا نرى أن القضية ليست كذلك، لأننا نستطيع تحديد نبرة الإلحاح نفسها باستخدام البنية الفوقية. وعلى كل حال فإن هذه النقطة تستحق دراسة أوفى وأعمق مما فعلنا.

نريد أن نقول أخيراً بأن فرضية الألفاظ تستطيع أن تدخل ضمن النظرية المعيارية الممتدة. وهي، أي الفرضية اللفظية، تعتبر أفضل أداة للكشف عن التمكن اللغوي الأمثل للمتكلم والسامع على السواء. ولكن يجب أن يبقى في أذهاننا أن الفرضية اللفظية، كغيرها من الفرضيات، لا تعتبر نهائية. فهي تتبدل وتتغير وتتطور. إن المشكلات التي تجد على الدراسات اللسانية تستطيع إبطال بعض مبادئ هذه الفرضية كما تستطيع أن تضع شروطاً أخرى لإنتاج مبادئ جديدة.

المراجع

- (١) *La sémantique*, P.8
 لن تتجاوز في هذا البحث مرحلة النظرية المعيارية الممتدة في أواخر السبعينيات
- (٢) *Elements de Sémantique* P.9
 (٤) المرجع السابق، ص ١٠
- Christian Nique : Initiation à la grammaire générative -*
 (٥) انظر كتاب
- Question de Sémantique*
 (٦ و ٧)
- Initiation à la grammaire générative*, P : 145 - 146
 (٨ و ٩)
- (١٠ و ١١) دلائل الإعجاز، ص ٨٥.
- (١٢ و ١٣) المرجع السابق، ص ٨٨.
- (١٤ و ١٥) المرجع السابق، ص ٨٥.
- (١٦ و ١٧ و ١٨) المرجع السابق، ص ٨٣.
- Sémantique et Linguistique*, P. 51
 (١٩)
- Le langage et la pensée*, P. 30
 (٢٠)

